عقد اجتماعه الأول لبحث المشاريع الاستثمارية المشتركة

مجلس الأعمال السعودي - البريطاني: خطة عمل لتقرير التعاون الاقتصادي

من اجتماع مجلس الأعمال السعودي البريطاني

أكدت فعاليات قطاعي الأعمال السعودي والبريطاني في الاجتماع الأول لمجلس الأعمال السعودي البريطاني المشترك الذي استضافه مجلس الغرف السعودية أمس على الرغبة المشتركة في تعزيز وتطوير آفاق التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين وعلى الكم الهائل من الفرص المتاحة واتفقوا على خطوط عريضة لرسم خارطة طريق للعلاقات الاقتصادية السعودية البريطانية.

وقد ترأس الجانب السعودي في اجتماع مجلس الأعمال المشترك المهندس ناصر المطوع فيما ترأست البارونة سايمونز الجانب البريطاني وذلك بحضور السفير البريطاني في المملكة، واللورد دايتون وكيل وزارة المالية للشؤون التجارية.

وانطلقت فعاليات الاجتماع لمجلس الأعمال المشترك في دورته الجديدة 2013-2016م بمشاركة 50 من رجال الأعمال السعوديين والبريطانيين، وفي مستهله تحدث المهندس ناصر المطوع رئيس الجانب السعودي في مجلس الأعمال المشترك عن تطلعات قطاعي الأعمال والقضايا التي سيركز عليها مجلس الأعمال خلال المرحلة المقبلة والفرص المتاحة، منوهاً بالجهود التي يبذلها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نواف سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المتحدة، والسفير البريطاني في المملكة جون جيكنز في دعم وتطوير علاقات البلدين، مؤكدا بأن مجلس الأعمال سيعمل على محاور رئيسة أهمها تنمية العلاقة التجارية والاستثمارية بين البلدين وتشجيع الشراكة التجارية من خلال المشاريع المشتركة والعمل على التعاون في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونقل وتوطين الخبرات المختلفة في هذا الجانب، إضافة لرسم خارطة عمل لمجلس الأعمال المشترك تركز على حل قضايا المستثمرين في الجانبين والتعريف بالفرص وتبادل المعلومات وتكثيف التواصل مع الجهات الحكومية في البلدين.

من ناحيتها قالت البارونة سايمونز رئيسة الجانب البريطاني إن الوقت ملائم لتعميق وتعزيز الاستثمارات البريطانية في المملكة في العديد من القطاعات كالرعاية الصحية والتدريب والتعليم، منوهة بدعم قيادتي البلدين للعلاقة المشتركة، ودعت لإطار عمل مشترك بين الجانب الحكومي والخاص، وأن التعاون في مجال المشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة واعد ويمكن أن يسهم هذا القطاع في توفير العديد من فرص العمل للشباب السعودي ويساعد وغيره من مجالات التعاون الأخرى في نقل الخبرات والتقنيات البريطانية للمملكة.

إلى ذلك شدد سفير بريطانيا لدى المملكة جون جينكنز على ضرورة ابتكار أساليب جديدة وخلاقة للشراكة بين البلدين لمواجهة التحديات المشتركة، مؤكدا أن الاقتصاد السعودي مزدهر وقوى ويتضمن العديد من الفرص الإستثمارية في مجالات البنية التحتية والنقل والاتصالات، داعياً لبذل الجهود لجذب الشركات البريطانية للاستثمار في المملكة خاصة في ظل التشريعات الملائمة والمحفزة.

وأكد المشاركون في الاجتماع على أن واقع العلاقات الاقتصادية بين البلدين على ما فيه من قوة ومتانة وحجم تبادل كبير لكنه يتطلب جهداً مضاعفاً يتناسب وما توليه كلا الدولتين من اهتمام بعلاقتهما المشتركة وما يوفره اقتصاداهما من فرص كبيرة والحوافز المختلفة التي تقدمها الجهات المعنية، واتفقوا على ضرورة رسم خارطة طريق للعلاقات الاقتصادية وخارطة عمل منهجية لمجلس الأعمال المشترك خلال الفترة المقبلة بالتركيز على القطاعات المستهدفة للتعاون سيما في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة والرعاية الصحية والتعليم والتدريب والطاقة المتجددة والخدمات المالية وغيرها، ونوهوا بضرورة زيادة التنسيق في مجال تبادل المعلومات وعرض الفرص الاستثمارية والتعرف على الأنظمة التجارية والاستثمارية في كل بلد وزيادة تبادل الوفود التجارية وإقامة الفعاليات الاقتصادية والمعارض المشتركة. كما اقترحوا تكوين فرق عمل متخصصة تضطلع ببحث سبل التعاون في القطاعات المستهدفة وتحديد الفرص المتاحة وتقدم المشورة والاستشارات للمستثمرين من الجانبين، إضافة للعمل على تحديد المعوقات العامة التي قد يواجهها المستثمرون المتعلقة بالعمالة والتأشيرات ومشاكل الضرائب وغيرها والعمل مع الجهات المعنية لحل تلك المعوقات.

الاتصالات السعودية تبيع حصتها في «أكسيس»

شعار الاتصالات السعودية

أعلنت شركة الاتصالات السعودية عن توصلها إلى اتفاق لبيع شركتها التابعة في اندونيسيا اكسيس «تملك شركة الاتصالات السعودية حصة قدرها 80.10 في المئة بشكل مباشر، وحصة قدرها 3.725 في المئة بشكل غير مباشر في أكسيس» إلى شركة اكس ال، وهي احدى شركات الاتصالات الكبرى في سوق الاتصالات الإندونيسية.

وتم تقييم شركة اكسيس بقيمة 865 مليون دولار، أي ما يعادل 3.243 ملايين ريال تقريبا مقابل 100 في المئة من أسهم الشركة دون أن يتضمن التقييم الالتزامات و النقدية، وسوف تستخدم متحصلات البيع لسداد ديون شركة أكسيس للمقرضين والدائنين الرئيسين، وذلك وفق ما تم إعلانه سابقا في 2013/7/21م من موافقة مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية على عملية البيع، وتوجيهه للإدارة التنفيذية للدخول في مفاوضات مع الشركة التي ابدت الرغبة بالشراء ومع المقرضين الرئيسين والدائنين الآخرين لشركة أكسيس للتوصل إلى تسوية ترضي جميع الأطراف.

وبناء على تفويض مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية باستكمال المفاوضات وإتمام عملية البيع. فإن هذه المفاوضات تمت اليوم بنجاح ولله الحمد. ولاستكمال عملية البيع، يلزم الحصول على موافقة الجهات التنظيمية في اندونيسيا ومساهمي شركة اكس ال في جمعيه عامه غير عادية.

السعودية الأكثر جاذبية بين دول العشرين في الضرائب والقوانين التنظيمية

أكد تقرير إرنست ويونغ «EY» عن «ما يقوله روّاد أعمال مجموعة العشرين» أن السعودية تمتلك الإطار الضريبي والتنظيمي الأقوى بين كافة دول مجموعة العشرين. ويعتمد التقرير على استطلاع آراء ما يزيد على 1500 من أبرز روّاد الأعمال، وبيانات نوعية حول ظروف ريادة الأعمال في دول مجموعة العشرين. كما يعتمد التقرير بشكل كبير على بحث «EY» الخاص حول ما يزيد على 200 برنامج حكومي رائد.

وبحسب التقرير الصادر حديثاً، احتلت المملكة المركز الأول على مستوى الضرائب والقوانين التنظيمية، متقدّمة بذلك على كل من كندا والمملكة المتحدة واليابان وألمانيا والاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الإطار، قال أشرف أبو شرخ، رئيس أسواق النمو الإستراتيجية في «EY» في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: «تعتبر المملكة من الاقتصادات سريعة النمو التي تتمتع بأفضل أداء وفق ما جاء في التقرير، وذلك بفضل الجهود الحثيثة لإصلاح بيئة الأعمال خلال الأعوام الماضية. ويعد تصنيفها على مستوى الضرائب والقوانين التنظيمية دليلاً على النظام الضريبي المنظّم في المملكة. ومع تنويع الحكومة لأعمالها بعيداً عن النفط، فإن ثقافة ريادة الأعمال مستمرة في النمو».

ويفرض النظام الضريبي في المملكة عبئاً إدارياً مخفّفاً على روّاد الأعمال، حيث أن هناك ثلاث دفعات ضريبية فقط في كل عام، في حين أن الدفعات الضريبية في الدول الأخرى من مجموعة العشرين غالبا ما تكون أكبر. وفي السياق نفسه، فإن الوقت الذي تستهلكه الشركات في المملكة لترتيب أمورها الضريبية لا يزيد على 77 ساعة، وهو المعدل الأدنى بين جميع دول مجموعة العشرين «المعدل بين عامي 2010 و2012». وبالإضافة إلى ذلك، تقل تكلفة تأسيس شركة بحوالي الثلث عن المعدل السائد في دول مجموعة العشرين «المعدل بين عامي 2010 و2012». أما بالنسبة لقوانين التوظيف، فإن ضرائب العمالة تعد من بين الأدنى في دول مجموعة العشرين. وأضاف أبوشرخ: «يدعو تقرير هذا العام حكومات دول مجموعة العشرين للتعاون مع روّاد الأعمال من أجل النهوض باقتصاداتها وخلق فرص عمل جديدة».

مؤشر المؤسسات الحكومية السعودية يعزز ويدعم المرأة اقتصادياً

أشاد عدد من القياديات وسيدات المجتمع بأداء بعض الوزارات الحكومية في تطبيق مفهوم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من حيث تحقيق تطلعات المواطنات واعتبرن كلا من وزارتي العمل والخدمة المدنية أكثر الوزارات السعودية تحقيقا للأهداف التنموية فيما يتعلق بالتوظيف والاستثمار وإصدار القرارات بالنسبة للمرأة. وطالبن وزارتي التجارة والشؤون البلدية والقروية بتحليل التطور الحاصل على تنفيذ الأهداف التنموية وإطلاع متخذي القرارات وصانعيها على التطورات التي طرأت للحصول على مزيد من الدعم لمساعدتهم في إصدار بعض القرارات لتحقيق التنمية المستدامة. فيما سجلت بقية الوزارات بحسب آراء المشاركات تباينا طفيفا وذلك في ظل ما تحققه المملكة من نقلات نوعية متسارعة في جميع المجالات التنموية ولا سيما في تنفيذ المشاريع التطويرية المتتابعة.

وأثنت رئيسة اللجنة الوطنية النسائية بمجلس الغرف السعودية هدى الجريسي على الجهود التي تبذلها وزارة العمل في تأنيث محال المستلزمات النسائية وأدوات التجميل ما أسفر عن توظيف 160 ألف مواطنة في القطاع الخاص والذي شكل بدوره نقلة نوعية في توظيف المرأة في سوق العمل السعودي، وأكدت الجريسي أهمية المبادرات التي تقوم بها وزارة العمل في دعم المرأة السعودية بما حقق لها كثير من التطلعات في مجال الاستثمار الذي دعم بدوره توظيف الكوادر النسائية الوطنية في القطاع الخاص بشكل عام، مبدية إعجابها بالنتائج الإيجابية التي حققتها وزارة العمل في الفترة الماضية على صعيد توظيف المرأة معتبرة وزارة العمل الأكثر تحقيقا للأهداف التنموية وفقا للمنجزات التي حققتها. داعية وزارة العمل السعودية إلى الاستمرارية في عملية توظيف النساء ودعم تدريبهن في المعاهد والكليات التقنية بحيث تكون مخرجات التعليم مناسبة لسوق العمل.

وأشارت رئيسة اللجنة النسائية العامة لشؤون المرأة المتقاعدة الدكتورة فوزية آخضر إلى دور وزارة الخدمة المدنية في عملية توظيف المرأة السعودية بالقطاع الحكومي وذلك بتفعيلها لجميع القرارات السامية التي صدرت في هذا الصدد. معتبرة الخدمة المدنية من أكثر الوزارات

حكومة دبي توقع مذكرة تفاهم مع «سونانغول» الصينية لإنشاء مصفاة للنفط

كبار المسؤولين في حكومة دبي وسونانغول

وقع المجلس الأعلى للطاقة في حكومة دبي وشركة « سونانغول» الصينية الدولية المحدودة..مذكرة تفاهم لإنشاء مصفاة للنفط الخام دعما لتوجهاتها التنموية ولتلبية حاجة دبي من مشتقات النفط والسماح بتصدير الفائض.

وقع مذكرة التفاهم أمس عن المجلس الأعلى للطاقة سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم رئيس هيئة دبي للطيران الرئيس الأعلى لمجموعة طيران الإمارات رئيس المجلس.. فيما وقعها عن الجانب الصيني سام باي رئيس مجلس إدارة مجموعة سونانغول الصينية وذلك خلال حفل خاص أقيم بهذه المناسبة بحضور عدد من كبار المسؤولين التنفيذيين من الجانبين.

وستقوم المصفاة الجديدة بمعالجة المنتجات النهائية للنفط الموجهة للاستهلاك المحلي وتصديرها لعدد من الأسواق العالمية المحددة ولهذا الغرض سيجري العمل على تشكيل تحالف خاص للإشراف على النواحي المتعلقة بتنفيذ المشروع بدءا من وضع التصاميم الهندسية إلى التمويل وانتهاء بإدارة سير العمليات.

واستنادا إلى خبراتها الواسعة في مجال استخراج وتوزيع النفط والغاز في منطقتي آسيا وأفريقيا وما يتعلق به من أنشطة متنوعة ستعمل شركة «سونانغول»على توظيف إمكاناتها ومواردها لدعم وإنجاح التحالف المعني بالمشروع. . بينما ستتولى مجموعة « نور» الاستثمارية في دبي مهام المستشار المالي للمجلس الأعلى للطاقة في إطار هذا المشروع الضخم.

ويمثل المشروع خطوة هامة في اتجاه تلبية الطلب المتزايد على الطاقة والمشتقات النفطية في ظل النمو الاقتصادي المتسارع الذي تشهده الإمارة وذلك في إطار سعي حكومة دبي لضمان كل المقومات اللازمة وضمان باقة من البدائل الاستراتيجية التي من شأنها تعزيز مسيرة التنمية الشاملة على مدار السنوات والعقود المقبلة.

يأتي إنشاء المصفاة الجديدة في وقت تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد غير النفطي للبلاد سينمو بنسبة 4.5 في المائة خلال عام 2013 وهو أسرع معدل نمو منذ عام 2008 وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي وبيانات أوردتها « بلومبيرغ » إحدى أكبر المؤسسات المعنية بشؤون المال والأعمال في العالم.

ناقلات الشرق الأوسط ترفع أرباحها 31 في المئة

تحقق شركات الطيران في الشرق الأوسط العام المقبل أعلى معدل نمو في الأرباح بين الناقلات العالمية بنسبة تتجاوز 31 في المئة مرتفعة إلى 2.1 مليار دولار مقابل 1.6 مليار دولار خلال العام الحالي، وفقا لتوقعات الاتحاد الدولي للنقل الجوي «أياتا».

وقال توني تايلر الرئيس التنفيذي والمدير العام لـ «أياتا» في مؤتمر صحفي عبر الهاتف من مونتريال بكندا أمس الأول إن التوسعات في شركات الطيران في الشرق الأوسط لا سيما في الإمارات ودول الخليج ستعزز من فرص النمو في الأرباح مدفوعة بنمو حركة السفر والسياحة خلال العامين الحالي والمقبل.

وأضاف تايلر في المؤتمر الصحفي الذي جاء في إطار اجتماعات الدورة الثامنة والثلاثين لجمعية المنظمة الدولية للطيران المدني «إيكاو» التي بدأت الثلاثاء الماضي وتستمر حتى 5 أكتوبر المقبل: «بقيت الناقلات الإماراتية والخليجية في مقدمة نمو قطاع الطيران خلال العامين الحالي والمقبل بالتوازي مع توسعات أساطيلها، واقتناء أكبر وأحدث الطائرات الأمر الذي يعزز من ربحية القطاع في المنطقة على مدى السنوات المقبلة».

وأشار إلى أن «أياتا» تتوقع نموا أكبر في أرباح شركات الطيران في الشرق الأوسط خلال العام الحالي لترتفع من 1.5 مليار دولار وفقا لتوقعات يونيو إلى 1.6 مليار دولار، وفقا لتوقعات سبتمبر الحالي بزيادة 60 في المئة عن عام 2012 الذي سجل مليار دولار.

وأوضح أن الأسواق الرئيسية في المنطقة لا سيما بالإمارات وقطر ستواصل تعزيز دورها بشأن تحسين أداء القطاع في الشرق الأوسط في الوقت الذي أثرت فيه الأزمة السورية سلبا على القطاع متوقعا أن تتصدر المنطقة العالم في نمو عدد المسافرين هذا العام محققة 10.5 في المئة في الوقت الذي تنمو فيه قدرات طاقة الناقلات في الشرق الأوسط بنحو 11.3 في المئة .

وتقود الناقلات الوطنية حركة نمو الأساطيل لشركات الطيران في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات المقبلة حتى عام 2020 لتنمو بمعدل يتجاوز 105 في المئة لترتفع من نحو 340 طائرة حاليا إلى نحو 710 طائرات عام 2020.

«ميد» : 30 مليار دولار قيمة عقود كل من مترو الدوحة والرياض

يتوقع أن تدخل مشاريع السكك الحديدية في دول مجلس التعاون الخليجي حيز التطبيق تدريجيا، مع توقيع عقود إنشاء إثنين من كبرى المشاريع في كل من قطر والسعودية، وفقا لمشاركين في قمة للسكك الحديدية تنظمها مؤسسة ميد الشهر المقبل بأبو ظبي.

وقالت ميد في تقرير أصدرته أمس إن شركة سكك الحديد القطرية «الريل» منحت عقودا للتصميم والبناء بقيمة 8.2 مليارات دولار للمرحلة الأولى من مشروع «مترو الدوحة»، بينما وقعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض عقودا بأكثر من 22 مليار دولار لتسليم مشروع «مترو الرياض».

ومن المقرر أن يقدم الدكتور رامز الغسار مستشار البنك الدولة في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي تقييما للتقدم المحرز في إنشاء السكك الحديدية الإقليمية المخطط لها حتى الآن، كما يتحدث إبراهيم السيتي، مدير إدارة المواصلات في أمانة المجلس الخليجي عن آخر التطورات في مشروع السكك الحديدية الخليجية.

وحسب ميد تمثل هذه التطورات اثنين من اضخم المخططات للمترو في المنطقة، حيث يمتد مترو الرياض على طول 176 كيلو مترا من خطوط المترو خلال خمس سنوات، بينما مترو الدوحة يضم تشييد مسارات متعددة، وكلا المشروعين يواجه العديد من التحديات التي تتراوح بين حيازة الأراضي إلى إدارة حركة المرور والقوى العاملة والتمويل.

فائزون: الجائزة تسهم في تطوير أداء الشركات وتدعم خطط التنمية

حامد بن زايد: جائزة الشيخ خليفة للامتياز تدعم التنافسية بالإمارات

حفل توزيع الجائزة

أكد الشيخ حامد بن زايد آل نهيان رئيس ديوان ولي عهد أبوظبي أن جائزة الشيخ خليفة للامتياز أسست مفاهيم الجودة الشاملة لدى الشركات والمؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة، ورفعت من قدراتها التنافسية والامتياز، وذلك بفضل الدعم الذي تحظى به هذه الجائزة من قبل صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، ومتابعة ورعاية الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

جاء ذلك خلال حضوره، الحفل الختامي لجائزة الشيخ خليفة للامتياز في دورتها الثانية عشرة، الذي أقيم مساء أمس الأول في قصر الإمارات بأبوظبي، برعاية الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

إلى ذلك، أكد مسؤولون في عدد من الشركات الفائزة بجائزة الشيخ خليفة للامتياز في دورتها الثانية عشرة، أن الجائزة تسهم في تطوير أداء الشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يؤدي إلى دعم خطة تطوير وتنمية إمارة أبوظبي والدولة بشكل عام.

وقال هؤلاء على هامش حفل تكريم الشركات الفائزة بالجائزة، إن تكريم المتميزين يمثل دفعة قوية لمواصلة النجاح والتفوق، مشيرين إلى أن الجائزة تتميز بسمعة عالمية، حيث تعد من أعلى الجوائز بالمنطقة.

وأكدوا أهمية الجائزة على المستوى الدولي، لا سيما أن عملية التقييم تتم من خلال خبراء متميزين يقومون بدراسة الشركات والهيئات، وفق أفضل المعايير العالمية.

وبلغ عدد الشركات الفائزة بالجائزة، 24 شركة، بالإضافة إلى 11 شركة حصلت على شهادات تقدير الجودة.